## باب آداب الاستنجاء

ولم يستدبرها في الغائط كتبت له حسنة ومحى عنه سيئة ". رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح إلا شيخ الطبراني وشيخ شيخه وهما ثقتان (مجمع الزوائد ١٠٦١).

لقيل في غيره أيضا مقدار الدرهم ساقط، فيعتبر القدر المانع وراءه، وهو باطل وإذا لم يسقط الزائد لا يجزئ فيه الحجر". ا هـ (١: ١٩٠).

قلت: وقول محمد هو الموافق للأثر، فينيبغى الإفتاء به، لأن عليا أمر باتباع الماء في حال الثلط المستلزم التجاوز عن الخرج غالبا من غير فصل، فافهم، وفيه دليل على عفو قدر الدرهم من النجاسة، لأنه يشعر بإجزاء الحجارة إذا بعربعرا، ولا يخفى أن الحجارة لا تزيل بل إنما تجفف وتخفف، وموضع الغائط مقدر بالدرهم، فافهم. وهذا الأثر شاهد جيد لحديث ابن عباس المذكور سابقا في أتباع الحجارة الماء في الغائط، وأما الاستنزاه بالحجر في البول فقد ذكرنا ما يشهد له فيه قبله.

## باب آداب الاستنجاء

قوله: "عن أبى هريرة إلخ" قلت: دلالته على استحباب ترك الاستقبال والاستدبار عند الغائط ظاهرة، وأما حديث النهى عنهما فقد مر، فلا حاجة إلى الإعادة، وهو يدل على كراهتهما تحريما، وإليه ذهب أبو حنيفة رحمه الله عليه وأصحابه.

ويعارضه حديث عائشة رضى الله عنها أن النبى على بلغه أن أناسا يكرهون استقبال الكعبة بفروجهم، فقال النبى على «أوقد فعلوها؟ حولوا بمقعدى إلى القبلة». رواه أحمد في مسئده وابن ماجة بإسناد حسن، قاله النووى في شرح مسلم (١: ١٣٠) قلت: وقد مر الجواب عنه، فأريد أن أبسط الكلام فيه بالتفصيل: قال الذهبي في الميزان (١: ٢٩٤) في ترجمة خالد بن أبي الصلت الراوى لهذا الحديث ما نصه: "عن عراك عن مالك عن عائشة بعديث حولوا مقعدتي نحو القبلة، لا يكاد يعرف، تفرد عنه خالد